ناجي علوش



الثورة العربية لماذا وكيف



دراسات في العقيدة العربية الثورية

منشورات الطليعة



تونس ١٩٨٤

الثورة العربية... كيف ولماذا؟

ناجي علوش

بيروت ١٩٦٢

القضية تبدو الآن بوجهين : الاول : نظري . والثاني : عملي . وسنبحث كلا منهما بالتفصيل فيما يلي .

الناحية النظرية

اولا : الناحية النظرية : وفيها اربعة ابحاث هي :

١ ـ معركة الوحدة والتحرر والإشتراكية واحدة .
٢ ـ الثورة وحكم الشعب .
٣ ـ الثورة والاشتراكية .
٤ ـ الثورة والعمل الثوري .

١ ـ «المعركة الواحدة»

ان الرؤية النافذة تجعلنا ندرك مدى ترابط الظواهر التي نحاربها : الاقطاع ، التجزئة ، الاستعمار . ولهذا فالرؤية النافذة ذاتها ، تجعلنا ندرك ضرورة جعل المعركة واحدة . ذلك اننا اذا ما قصرنا النضال ضد القوى المحتلة ، فسيجني الاقطاعي والتاجر والسياسي المحترف ثمرة هذا النضال ، وسيعمل الاقطاعي والتاجر والسياسي المحترف على بعثرة قوى الثورة وتضليلها . وسيتحول النضال الى نضال جزئي ـ كما ذكرنا .

البلاد العربية لم تتحرر من المستعمر والاقطاعي والتاجر والسياسي المحترف بعد ، المنطقة كلها منطقة نفوذ استعماري ، اقطاعي ، مالي ، وادراك الوحدة بين هذه الظواهر ضروري لانه يؤدي الى نتيجة حاسمة ، هي تصور القضية ـ قضية الشعب ـ تصورا كليا ، وابرازها للجماهير بكل جوانبها .

ويساعد على وعي هذه الناحية عاملان :

الاول : ان وعي الجماهير قد ارتفع ارتفاعا كبيرا عما كان عليه من سنوات .

الثاني : ان ارتفاع الوعي هذا اضطر الاقطاعي والتاجر والسياسي المحترف الى تغيير مواقفهم ، ذلك انهم في الماضي كانوا مستعدين لتقبل فكرة المقاومة المسلحة ، لان خروج الاستعمار او انسحابه الى قواعد محدودة كان يجعل منهم حاكمين ، اما اليوم ، فالقواعد موجودة لحمايتهم . لقد اصبحت حمايتهم هدفا اساسيا للقوى الاستعمارية ، فبقاؤهم يرتبط ببقائها .

وهكذا فرض وعي الجماهير هذا الانفصال بين جماهير الشعب والاقطاعي والتاجر والسياسي المحترف ، وهذا الارتباط بين هؤلاء والغاصب المحتل . ولم يبق ما يخفى في هذا المجال . واصبحت القضية تتحدد كما يلي : حيث يحكم الاقطاعي والتاجر والسياسي المحترف يحكم الاستعمار ، ولا ينقضي حكم الاستعمار الا حيث ينقضي حكم هؤلاء . الا ان مثل هذه القاعدة قد تقودنا الى الالتباس اذا لم نحدد مجال تطبيقها . فنحن لو طبقناها على مصر منفردة لارتكبنا خطا فاحشا ، ذلك ان انقشاع سلطة الاقطاعي والتاجر والسياسي المحترف فيها ، يجعلها معرضة اكثر للخطر ما دامت المنطقة كلها منطقة نفوذ «استعماري ـ اقطاعي» .

الاقطاعي والتاجر والسياسي المحترف يمثلون التخلف والاستغلال والبطالة ، وهم بالطبع جميعا عملاء للاستعمار ، وعلاقتهم به علاقة حميمة ، فهم وكلاء شركاته، وممثلو مصالحه ، ومروجو بضائعه ، وهم الحاكمون باسمه . ومن تجمعات هؤلاء تقوم الآن الفئات الحاكمة في الوطن العربي . ومعرفة هذا تجعلنا ندرك ان حشد جماهير الشعب لمقاومة التخلف والاستغلال والبطالة يعني بالضبط اعلان الثورة على الاستعمار والفئات الحاكمة، على الجندي المحتل والاقطاعي والتاجر والسياسي المحترف .

فليكن شعار الثورة : معركة واحدة من اجل القضاء على التخلف والاستغلال والبطالة ، معركة واحدة في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية .

٢ ـ الثورة وحكم الشعب

يطرح «المثقف» قضية حكم الشعب على انها القضية الاولى ، ويجعلها تبدا بالانتخابات وتنتهي «بالبرلمان» . وعلى الرغم من ان الوقائع اثبتت ان هذه الطريق تقود الى حكم الاقطاعي والتاجر والسياسي المحترف فان المثقف ما زال مقتنعا بها . وطريق الثورة طبعا غير طريق «البرلمان»، وما تحققه الثورة غير ما يحققه «البرلمان».

البرلمان يمثل الوضع القائم بكل تناقضاته ، فاذا كنت مرشحا لبرلمان فيجب عليك ان تطرح القضية من خلال الوضع القائم . وهكذا تصبح اصلاحيا حتى لو دعوت لانقلاب جذري .

اما الثورة فتعلن الرفض اولا ، تعلنه باسم الجماهير ، داعية الجماهير لتبنيه، وهنا تنشأ سلطة جديدة ، قوة جديدة ، هي قوة الثورة التي تأخذ في الامتداد والاتساع حتى تلغي السلطة القائمة .

والثورة خلال امتدادها واتساعها تعتمد طبعا على ارادة جماهيرية واعية ، ولكنها ارادة غير «تمثيلية» . ارادة تبدو محدودة باديء بدء ثم يأخذ نطاقها يعمق ويتسع حتى يصبح تغييرا كليا شاملا .

والفرق بين الارادة التمثيلية والارادة الثورية ، ان الناخب في الاولى مطالب بواجب بسيط ، لا يتعدى ان يكتب اسم مرشح او اثنين على ورقة ويلقي بها في صندوق . وقد يحار عند قراءة الاسماء كما يحار ابن المدينة المتسكع عندما يقرأ اعلانات الافلام . وقد يختار فلان لانه ابن المنطقة او فلان لانه ساعد عمه في قضية شخصية . اما في الثانية فيتحول الامر الى مغامرة ، الى عمل كبير . فلكي تكون ثوريا او ثائرا او نصيرا لا بد من ان تدخل تجربة مصيرية ، يتغير خلالها كل شيء في حياتك ، البرنامج اليومي الرتيب الذي تتبعه ، علاقاتك الاجتماعية ، نظراتك لحقائق الكون والحياة . وتجربة من هذا النوع اكثر صميمية وجدية من «العمل الاول» ولا شك .

وعلى هذا فالثورة تعبير حقيقي عن ارادة شعبية جدية ، تعبير يتسم بالصدق والعمل والمسؤولية . الا ان هذه الارادة ليست ارادة «الوضع القائم»،ارادة «الجدب والضياع» بل ارادة المستقبل ، ارادة التطور والحياة .

ونحن عندما نطرح شعار الثورة ، يجب ان نطرح شعار : «حكم الثورة» .

«وحكم الثورة» ليس تقاليد «برلمانية» نستوردها : انه عمل من اعمال الثورة ذاتها. «فالثورة» التي تقوم ضد نظام حكم لا بد ان تقترح نظام حكم جديد . ونظام الحكم هذا لن يكون معقدا بأية حال من الاحوال . فهو ينبع من الارادة الثورية،وينحصر في القوى الثورية العاملة ، ويكتسب مبرر وجوده من فكرته ، من اهدافه الانشائية. ويقاس مدى نجاحه او فشله ليس برضا الناخبين بل بالتوافق بين الفكرة والعمل. مقياس الفكرة يظل الفيصل . وهو مقياس اخلاقي على كل حال .

وكلما انتشرت قواعد الثورة انتشرت معها مبادئها ، فاذا ما انتصرت وتسلمت زمام القيادة السياسية تحولت الدولة من دولة تحكم باسم فئة .. مصلحة ، الى دولة تحكم باسم جماهير الشعب ، كل شخص في اجهزتها مؤمن بفكرتها ، عامل من اجلها . اما الرقابة فهي ثورية ، رقابة القوى الثورية على نفسها،ورقابة الجماهير عليها . اما رقابة القوى الثورية على نفسها فهي التي تتخذ طابع الصرامة والعمق . وهي التي تمنع تجمد القوى الثورية او انحرافها ، وتكون رقابة شعبية حقيقية كلما اتسعت قواعد القوى الثورية ، وتوطدت صلتها بالجماهير .

«الثورة» تزيل الانفصال بين الدولة والجماهير ، و «حكم الثورة» هو حكم يقوم على اساس زوال التناقضات الاجتماعية كلها بين الفئة والفئة والدولة ممثلة الفئة والجماهير . ولهذا لا تسمح الثورة لاي من هذه التناقضات بالتعبير عن نفسه .

وبمقدار ما يمثل «الحكم البرلماني» التناقض والاضطراب يمثل حكم الثورة حكم الفكرة والارادة الثورية التماسك والقوة . فماذا يحقق النظام البرلماني من الحرية؟ وهل ينسجم مع مبادىء الثورة العربية ؟

الحقيقة ان هذا النظام لا يحقق القليل من الحرية الا حين تضمن «الرأسمالية المستغلة» مركزا ممتازا لا تنازع عليه . فاذا ما نظرنا اليه يجب ان ننظر اليه ، من زاويتين :

١ ــ انه نظام الحكم ليس في بريطانيا او امريكا فحسب ، بل في اكثر الدول غير الاشتراكية .

٢ ــ ان هنالك ظروفا خاصة لكل دولة من الدول الآخذة به ، وان هذه الظروف تؤثر سلبا او ايجابا في نجاحه او فشله النسبيين .

وعلى هذا فانني لا أستطيع ان انظر الى نظام الحكم في بريطانيا ، دون ان انظر الى نظام الحكم في الاردن او سورية . ولا استطيع ان أنظر الى نظام الحكم في بريطانيا دون ان اعود الى الازمات التي مر بها والمعارك التي خاضها العمال،ومستوى تنظيم العمال وقوتهم في بريطانيا ، فاذا نظرنا بمثل هذا المنظار بانت لنا حقيقتان :

الاولى : ان هذا النظام ، تعرض لهزات عنيفة في بريطانيا نفسها ، وانه فشل في اكثر بلدان اوربة منذ نشأته . ففي المانيا لم يقم نظام «نيابي دستوري ديمقراطي حقا» ، قبل نهاية الحرب العالمية الثانية . وفي ايطاليا بدات مشاكل النظام الديمقراطي بعد انتهاء حكم كافور سنة ١٨٦٢ . اما في فرنسا فقد ظل «النظام الديمقراطي» يتعثر حتى ايامنا . وقد مرت اسبانيا والبرتغال والنمسا ، وكثير من دول اوربة الشرقية وامريكا اللاتينية والوسطى ، بمثل هذه التجارب ، ولم تكن دول الشرق احسن حالا . فمن بين جميع الدول التي نالت الاستقلال منذ نهاية الحرب العالمية الاولى حتى الآن ، ليس هناك الا بلد واحد يطبق النظام الديمقراطي هو الهند ، مع العلم بان الهند معرضة بعد موت نهرو لهزات عنيفة ، وبأن هذا النظام لم يحقق للهند انتصارات كبيرة على الجوع والجهل والمرض .

الثانية : ان ما تحقق من الاصلاحات ضمن اطار هذا الحكم لا يرجع لهذا الحكم نفسه ، بمقدار ما يرجع للانتفاضات الشعبية . ففي بريطانيا مثلا حققت جماهير العمال انتصارات كبرى بعد معارك دامية ، وانتفاضات هائلة ، استعملت فيها الفئة المستغلة الحاكمة كل اساليب الارهاب والضغط ولكنها لم تنجح ، فاضطرت ان تتراجع امام جماهير الشعب المصممة . وكان نتيجة لتراجعها ، ان تحقق توازن في الحكم ، ضمنت فيه الفئة المستغلة مصالحها وحصل الشعب على بعض مطالبه.

وترتبط بهاتين الحقيقتين حقيقتان اخريان :

الاولى : ان ثقافة «النظام الديمقراطي» قد انتشرت في الاوساط الاجتماعية انتشارا واسعا ، وان هذه الثقافة التي تعلن المساواة لا تعطي للناس جميعا الفرص المتكافئة ، بل تجعل الغنى ارثا والفقر ارثا ، وان كانت تضمن للفئات الفقيرة بعض

الخدمات الاجتماعية ، وعن طريق تقديم مثل هذه الخدمات الاجتماعيـــة تشتري رضا الكثيرين من المظلومين . وان سبب قبول العمال في بريطانيا بنظام الحكم هذا نتج عن قبولهم الرشوة . واخلاقية «النظام الحاكم المستغل» .

الثانية : ان هناك صراعا عالميا تدور رحاه على صعيدين :

أ ـ داخل النظام الرأسمالي نفسه ، وهو صراع بين رأس المال والقوى الشعبية من جهة . وبين الشعوب المستعمرة (بكسر الميم) والشعوب المستعمرة (بفتح الميم) من جهة اخرى .

ب ـ على صعيد المعسكرين الكبيرين الرأسمالي والاشتراكي .

ويمثل هذا الصراع في داخل النظام الرأسمالي وعلى صعيد المعسكرين الكبيرين ثقافات مختلفة ومستويات من الوعي . وهو الصراع بين الفلاح والاقطاعي ، والعامل وصاحب العمل، وصاحب الحق والغاصب. ويجب الا ننسى ان هناك امما مستعمرة (بكسر الميم) وامما مستعمرة (بفتح الميم) ، وان الامم المستعمـرة (بكسر الميم) شربت كثيرا من خمرة الاستغلال ، وانها لذلك تدافع عن ثقافة الاستغلال . وفـي الـدول الديمقراطية صاحبة البرلمانات المنتخبة انتخابا حرا تحكم «الفئة المالية المستغلة». ومن هذه الدول انطلقت الاساطيل وتحركت الجيوش لتستعبد اكثر بقاع العالم ، وما زالت تستعبد جزءا منها بعد أن تحرر جزء ، ولا نستطيع ابدا ان ننظر الـى «ديمقراطيتها» بعيدا عن هذا الاستغلال وهذا الاستعباد . كما اننا يجب ان نذكـــر دائما ما تفعله الراسمالية المعاصرة ، لامتصاص دماء الشعوب الكثيرة ، والتسلـط عليها ، وما تقوم به للمحافظة على المناطق الرازحة تحت نفوذهـا . وليس الصراع بين (الراسمالية المعاصرة) والشيوعية في الاتحاد السوفياتي ، الا مظهرا من مظاهر العبودية التي يمثلها دعاة الحرية الفردية ونظمهم البرلمانية. يدعي الغرب بانه يحارب الشيوعية لانها عبودية ، فلماذا لا يحارب الغرب مثلا ، النظام النازي في اسبانيـا، فهو اشد عبودية للانسان من أي نظام آخر . ولماذا تدافع الحكومات الديمقراطيـة، عن انظمة الحكم المهترئة في الشرق اذا كانت حريصة على الانسان وكرامته وحريته؟!

وليس هنالك حرية ولا كرامة في ظل الحكم البرلماني . ففي البلدان المتخلفـة، يحوله التاجر والاقطاعي ومحترف السياسة الى «بورصة» ، وفي البلدان المتقدمة، يحوله التاجر والسياسي المحترف الى «مجلس ادارة شركة» . وفي كلتا الحالتين. تصبح مهمة التشريع واعطاء الصلاحيات ، توجيه الامور توجيها يخدم راس المال . وعن (البورصات) او (مجالس ادارات الشركات) تصدر القرارات ، التي لا تجعـل للحرية معنى باسم القانون ، واسم ارادة الشعب . ففي البلاد المتقدمة ، يقاتـــل العامل من اجل زيادة في الاجر ، او زيادة في الضمانات الاجتماعية ، بينما يقاتـل التاجر والاقطاعي والسياسي المحترف في سبيل الدفاع عن مصالح يمثلونها . وفي البلاد المتأخرة المستعمرة (بفتح الميم) يقاتل الفلاح والعامل والمثقف في سبيل الكرامة والخبز ، وهم لا يقاتلون التاجر والاقطاعي والسياسي المحترف فقط ، بل يقاتلون مصالح اخرى ، تمثلها سفارات واساطيل ودول كبرى . انهم لا يناضلون في سبيل

«الحرية الفردية» ، بل في سبيل الكرامة والخبز .

وفي البلاد المتقدمة المستعمرة (بكسر الميم) ، قد يعطى المواطن حق حرية الكلام، كما يحدث في بريطانيا ، ولكنه لا يعطى حق رفض الموت في مستعمرة عندما تتعرض مصالح «بلاده» لخطر . فأية قيمة تبقى لما يسمونه الحرية الفردية ؟

مبادىء «الحرية الفردية» تعيش اليوم في ازمة خانقة لانها متناقضة ، لانها قد تعطي الانسان «حرية الكلام» في حدود القانون ، ولكنها لا تضمن له الخبز نفسه . وتسمح له بالكلمة ما دامت لا تغير القانون نفسه الذي قد يضمن حرية الكلام ، ولكنه يجعل الغاءها مشروعا في سبيل المحافظة على «اوضاع معينة» . ومبادىء الحرية الفردية تقدس حق الملكية ، وتقديس الملكية تكريس للاستغلال ، فاذا افترضت هذه المبادىء ان الحرية هي عمل كل ما لا يضر بالآخرين ، فان ما ينتج عنها هو كل ما يضر بالآخرين . وان كل خطوة للحد من الملكية ، انما هي ضربة قاصمة لمبادىء «الحرية الفردية» وتطور نحو الاشتراكية .

مبادىء الحرية الفردية
والثورة العربيــة

الثورة العربية انقلاب فردي اجتماعي ، يهدف الى تحقيق مجتمع متماسك حي، وهي بهذا ليست عملا اصلاحيا يهدف الى تحقيق المزيد من الحرية الفردية او عمــلا برلمانيا يهدف لاقامة حياة برلمانية سليمة . والثورة العربية ليست تصحيحا لاوضاع ولا احياء لقيم ، فلها مناخها الذي سيلد قيمها ونظمها . وهذه القيم والنظم ، هــي التعبير الســليم عن الارادة الواعية الفاعلة للجماهير الشعبية ، القادرة على استثــارة اوسع الجماهير الشعبية وتنظيمها وقيادتها ، في المعركة الحاسمة، من اجل الوحدة والحرية والاشتراكية والسلام .

وفي مناخ معين تتكون النواة ، ثم تصبح النواة منظمة ، ثم تصبح المنظمة قوى فاعلة ضاربة . وهي في حالتها الاولى عملية خلق ، وفي حالتها الثانية عملية تبلور، تتفتح فيها معالم مجتمع جديد ، يمتحن فعاليته وحيويته في اطار مجتمع فاســد وفي ظل ظروف معاشية قاسية جدا . اما في المرحلة الثالثة فتبدأ «القوى المنظمة» معركة المصير بعد ان تمر بمرحلة التبلور والتجربة . وعمليــة التكويــن والتبلور والتحقق هذه عملية تحمل سمات اسبابها ونتائجها وتندفع بمقدار تفجر الوعي فيها وهي التي تخلق مناخا جديدا مناسبا لاكتمال تنظيمها السياسي والاجتماعي وتجسيــد قيمها الثورية في مجتمع حي متماسك فعال .

وبهذا فالثورة العربية عملية رفض كلي ، رفض للواقع الفاسد ولمؤسساتــه وتدمير لها ، ورفض للفلسفات التي تحميه والتي تجعل من التطور الجذري المنشود اصلاحا جزئيا . الثورة العربية تطرح قضية الوجود العربي ، قضية الحياة العربية

فكرا وسلوكا، سياسة وعقيدة. وهي وسيلة الانقلاب الشامل الذي يجعل من التفكك والجمود والانحلال تماسكا وحركة وازدهارا ، ومن التناحر والتفرد والتمزق تكاتفا وتضامنا والتزاما .

والثورة العربية لهذا كله ثورة عقائدية مسلحة تنهي بالعنف ما فرضته اجيال الذلة والقلة بالعنف . الثورة العربية هي العنف الموحد المنقي المفجر لكل القوى الكامنة ، الساحق لكل الاعيب الساسة المحترفين والتجار والاقطاعيين ، الماحق كل القوى الرجعية الاستعمارية القادر على الهدم قدرته على البناء ، الصانع في سنين ما يصنعه التطور البطيء في اجيال .

وثورة من هذا النوع لا يمكن ان تسلك طريق البرلمان ولا ان تنتهي الى البرلمان. فطريق البرلمان هي طريق التطور البطيء والاصلاح الجزئي ، والبرلمان هو ملتقى الاتجاهات المتضاربة والمصالح المتحاربة ، والعمل في اطره اشبه ما يكون بالركض في الحلقة المفرغة لا سيما في بلاد كبلادنا يخيم عليها الجهل وتمزقها العصبيات والعنعنات والمصالح ، حيث يظهر البرلمان في المناسبات كالدمية في العيد .

والنضال البرلماني لذلك ليس نضال الثورة ، واعتبار البرلمان هدفا من اهداف الانقلاب انحراف بالانقلاب عن معناه .

٢ ـ الثورة والاشتراكية

الثورة تصور كلي لقضية الشعب ، قضية حريته وحياته ، ومن اهدافها تغيير طبيعة الحكم ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية ، ومن هاتين الحقيقتين تأخذ معناها الاشتراكي ...

المعنى الاشتراكي للثورة ينطلق من مبدئين :

الاول : القضاء على التناقضات الاجتماعية .

الثاني : تحرير الدولة من الفئة ... والمصلحة .

ولمثل هذا التغيير ضرورتان متكاملتان :

الاولى : تاريخية بحتة ، فالانسان مر بمراحل تاريخية عديدة ، وعرف ضروبا من العبودية ، وهو في العصر الحديث يريد ان ينهي كل ضروب العبودية .

الثانية : انسانية بحتة ، فما من حل لمشاكل التخلف الا بها .

ومن ارادتنا الثورية الهادفة للمساهمة في المسيرة التاريخية نحو شاطىء الحرية ، ومن ارادتنا الثورية الهادفة لتحرير الملايين من الجوع والجهل والضياع تنطلق دعوتنا الثورية الاشتراكية .

المجتمع الحاضر مجتمع استغلال وزيف وخداع ، يقدس آلهة يكفر بها ، ويروج لقيم يحتقرها . شعار هذا المجتمع «الله .. محبة» ولكنه يحل السرقة والقتل . واذا كان هنالك شيء بلا قيمة فيه فهو الانسان . الم يقامر به الاقطاعي والتاجر

والسياسي المحترف من اجل حماية مصالحهم ..!..؟ ولهذا فالاشتراكية لا تقدس الا الانسان . انها تخضع كل شيء : الملك والمال لحاجته . تحارب الحاجة وتحارب التخمة لان كلا منهما تسبب الشلل والفساد ، وتحرر الثورة من الاستغلال الفردي لتوفر للجميع حاجة الجميع . ليس هاماً ان يملك الانسان او لا يملك ، الهام ان يتحرر من عبودية الحاجة ، ان يحس بالطمأنينة .

الاشتراكية تحرر : الجهد الانساني ، الدولة ، الثروة من استغلال الفئة والمصلحة ، وتعمل على ان تجعل منها عوامل رخاء وطمأنينة ، ولهذا يغيب «المال.. الحاكم» ، لان الفلس يصبح مجرد وسيلة تبادل .

الثورة هي التي تحقق مثل هذا التغيير ، لان الانقلاب الجذري لا يتحقق الا «بانقلاب جذري فردي» يفرض نفسه بالعنف .

الثورة الاشتراكية يحققها النضال الثوري الاشتراكي ، الذي ينطلق من وعي التناقضات الاجتماعية وعيا تاما ومعرفة آثارها ونتائجها معرفة كاملة ، والاحساس بخطرها احساسا حادا . ولن يكون هنالك انفصال بين الثورة والاشتراكية الا اذا كانت الاولى جزئية ، والثنية «فابية» . ولقد اثبتت الثورة الجزئية فشلها ، لانها تحارب سيدا ، لتقيم سيدا ، ولقد اثبتت الاشتراكية «الفابية» فشلها لانها طرحت شعار «الانقلاب الجذري» دون ان تطرح شعار الثورة .

ان وعي العلاقة الحية بين الثورة والاشتراكية ضروري ، لاننا به نستطيع ان نعطي قضية التحرر الانساني معناها الحقيقي .

٤ ـ الثورة والعمل الثوري

يبدأ العمل الثوري بوعي للاوضاع الاجتماعية والحقائق الموضوعية . وعلى ضوء هذا الوعي تصنف قوى الثورة والقوى المعادية لها . ولكن هاتين الاوليتين لا بد من اكتمالهما ، فالوعي والتصنيف يجبان يتحولا الى مبادىء فاذا ما تحولا الى مبادىء، كان لا بد لهما من التربة التي يعيشان فيها ، وهذه التربة هي «المنظمة ـ الفكرة». وقيام «المنظمة ـ الفكرة» هو الميلاد الثوري للمجتمع الجديد ، بميلادها تبدأ الثورة ...

وتقوم «المنظمة ـ الفكرة» على اساسين :

الاول : التزاوج بين التنظيم والفكرة ، بين الممارسة والنظرية .

الثاني : التزاوج بين القيم والسلوك ، بين الخلق والممارسة .

ومثل هذا التزاوج يجعل «المنظمة ـ الفكرة» بشير حياة جديدة .

ولنعد الى المسألة من اولها . ان النظرة الواعية تجعلنا قادرين على ادراك عفونة حياتنا وتناقضها . ولكن الوعي يحوّل هذا الادراك الى عمليتين : الاولى سلبية ،

هي الرفض ، والثانية ، ايجابية هي المقاومة . ويبدأ الرفض من تصور موضوعي خالص ينفي شرعية العفونة والتناقضات القائمة ، اما المقاومة فتبدأ من التصور نفسه ، الا انها تمثل الوعي في حالة من الفعالية . ولما كانت المقاومة ليست عملية فردية يصبح التنظيم لازما وضروريا . الا ان هذا «التنظيم» ذو مسؤولية اجتماعية كبيرة ، وهذه المسؤولية هي احداث انقلاب شامل في حياتنا . ولذلك فهو مطالب بان يقدم فكرا وقيما وسلوكا من روح هذا الانقلاب . حياة العفونة والتناقضات لها فكرها وقيمها وسلوكها ، فان تطرح شعار حياة جديدة معناه ان تقدم الفكر والقيم والسلوك المنبعثة من روحها .

وعلى هذا يجب ان تكون «المنظمة ـ الفكرة» مدرسة تخرج «مناضلين ثوريين» ومجتمعا متماسكا حيا ، يمثل كل عضو فيه فكره وقيمه وسلوكه ، ولشد ما يكون هذا ضروريا ولازما في المرحلة التي تسبق اغتصاب السلطة السياسية ، والمرحلة التي تلي الاغتصاب مباشرة . ذلك ان «الثوري» هو نقيض «المنحل» ، وكونه كذلك يفرض عليه ان يمثل صلابة واستقامة اسطوريتين . ومثل هذه الصلابة والاستقامة سر من اسرار قوته غير المحدودة التي تجعله قادرا على ان يسحق تراث اجيال من الانحلال والظلم والخنوع ، ويرفع اعمدة المجتمع الجديد .

وتمر «المنظمة ـ الفكرة» بمرحلة الدعوة وهي اخطر مراحل وجودها ، لانها فيها تكون معرضة لخطر الانحراف من الداخل ، الذي ينتج عن عدم نضوج فكرة الثورة في نفوس الطلائع ، وخطر الاستئصال من الخارج الذي ينتج عن ان اعداءها يرون في قيامها نذير قضاء مبرم عليهم . وفي هذه المرحلة تبدأ عمليتان :

الاولى : عملية انتشار الدعوة .

الثانية : عملية تكيف الدعاة .

وكل من العمليتين صعب عسير ، يستلزم قسوة وتضحية ووعيا لا يمكن ان تتوافر في الظروف العادية . فالعملية الاولى محاطة بكثير من العقبات والصعاب ، اهمها ما يلقاه الداعي من عنت واضطهاد وحرمان وجوع ، خلال سنوات النضال الطويلة ، وما يجده من ابتعاد القريب ، وتنكر الصديق . اما الثانية فهي ـ الى جانب هذا ـ عملية تمزق ذاتية تصحب التغيرات الجذرية التي يمر بها انسان ينتقل من دور الجمود الى دور الحركة ، من دور الاستسلام الى دور الثورة . وفي مرحلة الانتقال هذه ، يشعر احيانا بالوحدة ، واحيانا بالعبث ، وفي كثير من الاحيان يشعر بالضعف والحاجة الى الاستسلام من جديد .

وعلى «المنظمة ـ الفكرة» في هذه المرحلة ان تبث الصفاء في نفوس اعضائها ، وتبعث الطمأنينة في قلوبهم وتهيئهم لتجاوز مثل هذه العقبات والصعاب ، ولا بد لهذا من عمل ذي اتجاهين :

١ ـ زيادة الوعي باستمرار ، وكشف الملابسات الخاصة التي تؤدي الى الضعف والتخاذل ، واستنفار القوى الثورية في «الثوري» استنفارا دائما .

٢ ـ احاطة الثوري بالاهتمام والرعاية والحب بالمقدار الذي تسمح به ساحة

النضال . فالثوري بشر كالبشر يفكر ويحلم ويحب . وما من حل لهذه المشكلة الا بالتكافل والتعاون والاخوة التي يجب ان توفرها المنظمة .

ومرحلة الدعوة ، هي مرحلة الاعداد التي يجب ان تكون كل خطوة فيها تمهيدا لليوم الموعود ، يوم الثورة . فاذا ما انست المنظمة في نفسها القوة والكفاءة لاحداث انقلاب شامل ، عملت على اغتصاب السلطة السياسية . وليس ذلك الا لان اغتصاب السلطة السياسية ، يعطي القوى الثورية الفرصة لاستئصال امراض المجتمع العديدة ، ووضع اعمدة المجتمع الجديد .

ويجب ان تنتفع «المنظمة» بكل وسائل العمل الثوري ، المظاهرة ، الاضراب ، الثورة ، فقد ينفع في مكان ما لا ينفع في آخر ، وقد يفيد عمل في مناسبة لا يفيد في اخرى . الا ان ايا من هذه الوسائل يجب الا يعتبر وحيدا ، والا يعتبر كافيا . الثورة عمل خلاق عظيم ، يكتمل «بالمنظمة ــ الفكرة» ولا يتحقق الا بها .

الناحية العملية

جعلت الاجراءات الاشتراكية الاخيرة ــ التي سبقت الانفصال الرجعي ولحقته ــ الجمهورية العربية المتحدة مركز تحرل ثوري في التاريخ العربي . فهي:

اولا : طرحت شعار الوحدة طرحا ثوريا ، جعل جماهير الشعب العربي في جهة، والرجعية في جهة اخرى . وانقسام من هذا النوع كان لا بد منه لتوضيح حدود المعركة .

ثانيا : بدات معركة القضاء على راس المال واستغلاله ، وتحرير الشعب من الحرمان والجهل والمرض .

ان هذا ، بالاضافة الى مركز الجمهورية العربية الدولي وقوتها العسكرية، يجعلنا نعتقد بان الاستفادة من امكانياتها الهائلة لتحرير الوطن العربي وتوحيده امر لازم وضروري .

ولكن كيف تساهم الجمهورية العربية في معركة تحرير الوطن العربي وتوحيده؟ وما هي افضل السبل لتحقيق هذه الغاية ؟

١ ــ الجمهورية العربية

هنالك شروط اربعة لمساهمة الجمهورية العربية مساهمة فعالة في تحرير الوطن العربي وتوحيده ، اثنان من هذه الشروط نظريان ، واثنان عمليان . وهذه الشروط هي : ــ

أ ــ استمرار الاندفاع الثوري .

ب ــ اكتمال خطوط الدعوة النظرية .

ج ـ اكتمال تنظيم القواعد الشعبية للثورة .
د ـ ارتباط الثورة بتنظيم ثوري في البلاد العربية .

ويبدو كل من هذه الشروط مرتبطا ارتباطا كليا بالآخر ، فاستمرار الاندفاع الثوري ، يحتم وجود القواعد الثورية ، ويحتم اكتمال «نظريتها» ، كما ان ارتباط الثورة بتنظيم ثوري في البلاد العربية ، يفرض عليها استمرار «ثوريتها» .

ا ـ استمرار الاندفاع الثوري

ان استمرار «الاندفاع الثوري» ، هو الذي يجعل اجراء تغييرات شاملة ممكنا. ففي حالة الاندفاع الثوري تطبق «مقاييس الثورة» ، المقاييس الصادقة الفعالة التي لا تلتزم بغيرروح الثورة . اما اذا ما توقف هذا الاندفاع، فستسير الامور في مجراها الطبيعي ، وعندئذ تفقد قدرتها على الحركة والفعالية . في حالة الاندفاع الثوري ، يكون سهلا ان نستغني عن جهاز حكم فاسد ، ذلك ان الثورة ، في حالة كهذه، تستطيع ان تعد اجهزتها ، اما في حالة الركود ، فاي تغيير سيعتبر هزة . وينعكس استمرار الاندفاع الثوري في مظهرين :

الاول : التعبئة الشاملة .
الثاني : الحركة الشاملة ، هدما وبناء .

ب ـ اكتمال خطوط الدعوة النظرية

يظل استمرار الاندفاع الثوري ، معرضا لكل مخاطر التوقف والانحراف ، اذا لم تكتمل عقيدته ، فهو بلا «مثله الاعلى» فورة ، تفور سريعا ، وتغور سريعا . ان تحقق الثورة يعتمد على وضوح عقيدتها . وسيكون مستحيلا ان تعبىء الجماهير، اذا لم تكن الغايات واضحة .

ويعتقد بعض المثقفين ان اكتمال «النظرية» ، يعني ان نحدد موقفا علميا يبتدىء بالبكتيريا ، وينتهي بالله . وهذا سوء فهم لما هو مطلوب . نحن لا نريد ان نبدأ دائرة معارف لا تنتهي . ويهمنا الا نركض في حلقة مفرغة ، والا نحفر هاوية نغلقها على انفسنا . ما هو مطلوب بديهيات معينة ، تبدأ منها معركة تحرير الانسان ، ما هو مطلوب هوان نحدد مبررات الثورة واهدافها.مبررات التنظيم الشعبي واهدافه، مبررات التنظيم الاشتراكي واهدافه . ما هو مطلوب هو فضح تناقضات حياتنا وعفونتها ، وكل ذلك ليس بالصعب ولا تحقيقه بالعسير ، اذا ما دفعنا اليه وعي الثورة ، وانار طريقنا اليه وحيها .

ج ـ اكتمال تنظيم القواعد الشعبية للثورة

تتحقق الثورة اول ما تتحقق في قواعدها ، فقواعدها هي القادرة على تحقيق

رسالتها ، الممثلة لروحها وخلقها ، العاملة من اجل انتشارها وانتصارها .

والاصل ان يكتمل تنظيم القواعد قبل اغتصاب السلطة السياسية ، الا ان ظروفا خاصة وتجارب عديدة اوجدت حكم الثورة قبل اكتمال تنظيم قواعدها . وحالة مثل هذه ، تضع حكم الثورة في مآزق عديدة ، يحتاج الخروج منها الى الوعي والصرامة. فالثورة وجدت نفسها منذ ليلتها الاولى على راس جهاز حكومي فاسد ، بينها وبينه تناقض اساسي اصيل ، الا ان هذا الجهاز الذي يمثل مرحلة انتهت ، استطاع ان يصبح الجهاز الحكومي للثورة بالولاء المعهود الذي اصبح من تقاليده . ولكن الولاء بالطبع لا يحوّل الجهاز الفاسد الى جهاز ثوري ، ومن هنا تنبع مشكلة الثورة الاولى: مشكلة جهاز الحكم . ونتج عن هذه المشكلة ان تنظيم القواعد الشعبية ، بات يواجه صعوبات جمة . فالجهاز الحكومي الفاسد ، بطبيعته نقيض الثورة ، وهو لا يمكن ان ينسجم معها ، ولذلك يعكف على التخريب ، كل اشكال التخريب ، يحاول افساد التجربة ، يوقع بين جماهير الشعب والقيادة الثورية . يقتل المعاملات بالبطء و «الروتينية» الخ . ويعرقل كل مسعى لوضع خطة ثورية ، او تنظيم قاعدة شعبية .

من هنا تقع على «الثورة» مسؤولية اعداد القواعد الشعبية ، ومسؤولية تصفية الجهاز الحكومي . يجب ان يتم ذلك من خلال «المقاييس الثورية» نفسها ، فأي تهاون او خلل لا بد ان ينعكس في المستقبل ضعفا او انحرافا .

وكل تنظيم يجب ان يبدأ من اساسين :

الاول : الاعتماد على الفلاحين والعمال والعناصر الثورية بين المثقفين .

الثاني : تحرير اجهزة الحكم ، وتحويلها الى اجهزة ثورية .

اما الاعتماد على الفلاحين والعمال والعناصر الثورية من المثقفين ، فهو لا يجعل الثورة شعبية فحسب بل يضمن عدم استغلال «البرجوازي» لها . «فالبرجوازي» هو الصورة الجديدة للمستغل ، وعميل الاستعمار . كما ان تحرير اجهزة الحكم ، يحول الدولة ، من دولة تتفشى فيها روح الاستغلال والرشوة والانحلال ، الى دولة تنسجم مع مبادئها . ذلك ان «الثوري الاشتراكي» الذي يعمل من اجل الثورة، يحل محل الموظف الذي يعمل من اجل المنفعة .

وبعد هذا كله كيف تنظم القوى الثورية ؟

سنذكر فقط الاعتبارات التي تحدد معالم الاجابة على هذا السؤال :

اولا ــ ليس القصد من «التنظيم» ان يمثل كل فئات الشعب المؤيدة للثورة ، وان كان تمثيلها ضروريا ، انما القصد من التنظيم هو حشد العناصر الثورية الفعالة القادرة على ان تحرك الجماهير وتنظمها وتقودها . والتنظيم بهذا المعنى ليس «انتخابيا» بطبيعته ، فهو يعتمد على الاختيار الواعي ، المرتبط بالتجربة والعمل .

ثانيا ــ التناقضات الاجتماعية ما زالت قائمة ، وهي ما زالت تنعكس في تصرفات الصغير والكبير ، ويجب الا يعتبر القضاء على الاقطاع أو رأس المال قضاء عليها ، لان جذورها الاجتماعية ما زالت قوية ، ولن تجتث بسهولة ، وعلى هذا، فان

تسرب مثل هذه التناقضات الى اجهزة الثورة يؤدي الى شللها .

ثالثا ـ ما دامت الثورة منتصرة ، فلن يتوانى «الانتهازيون» عن التظاهر بمشايعتها ، ليجنوا الربح الوفير . «والانتهازيون» ليسوا طبقة اجتماعية ، فهم قد يكونون عمالا وموظفين وتجارا . فلتحذر الثورة «الانتهازي» ، لانه عدو لدود في ثياب صديق ودود .

رابعا ـ ان تتحرر الثورة من الدولة ، ففي جو الاحتفالات الرسمية لن تظهر الوجوه الثورية الحقيقية . العمل الشعبي هو الذي يكشف هذه الوجوه . واذا كنا نطالب قيادة الثورة بان تحرر التجربة الشعبية من «الدولة» ، فاننا نطالب العناصر الثورية الواعية بان تتحرر من «عزلتها» فليس غير الجماهير وسطا صالحا للعمل .

د ـ ارتباط الثورة بتنظيم ثوري في البلاد العربية

تعيش الجماهير العربية لحظات من القلق والنقمة ، كثيرا ما تعبر عن نفسها بالمظاهرة والاضراب ، وكل اشكال المقاومة . ولكن روح النقمة هذه لا ترتبط بشكل واحد من التنظيم . ذلك ان العناصر الفعالة ـ لاسباب عديدة ـ موزعة بين احزاب وجماعات ، اما اغلبية جماهير الشعب فهي تكتفي بالتأييد الذي لا يكلف شيئا في اكثر الاحيان . واستمرار الاوضاع على ما هي عليه ، يزيد من تفتت قوى الثورة ، وتشتت عناصرها الفعالة ، زيادة على انه يحول الثورة عن «جديتها» الى صراعات غير ذات جدوى ، تخدم الاستعمار والاقطاع وراس المال .

والقضية المطروحة الآن واضحة : قضاء على التجزئة ، قضاء على الاستعمار ، وقضاء على رأس المال المستغل . اما الطريق فواضحة ايضا : تجنيد كل قوى الثورة .

وما دام الامر كذلك فالتنظيم المطلوب ، هو «تنظيم الثورة» ، «التنظيم» الذي يرفع شعاراتها ، ويعمل من اجل تحقيق «مبادئها» . وهو «تنظيم واحد» يبدأ من عدم الاعتراف بشرعية كل تنظيم يعاديها ، أو مؤسسة تقاومها . انه يقوم على اعتبار ان الثورة هي طريق الخلاص .

وتنظيم الثورة على هذا الاساس ليس تجميعا لمنظمات . ولا تكتيلا لاحزاب وجماعات ، فهو ذو صفة خاصة ، وينبثق من تجربة اعمق واوسع ، وتختلف في نوعها عن تجربة المنظمات والاحزاب والجماعات التي عرفناها . تكتل المنظمات والاحزاب والجماعات في الوطن العربي ، يؤدي ـ ان قام ـ الى منظمة اكثر تفككا وهزالا من كل مكوناتها . وتكتل من هذا النوع المفكك الهزيل لا يمكن ان يحرك الجماهير وينظمها ويقودها .

لقد اعطتنا «الجزائر» نموذجا حيا في هذا المجال . عجزت المنظمات والاحزاب والجماعات عن ان تحرك الثورة ، فكان ان تحركت العناصر الثورية داخل هذه

«التجمعات» ، ورفعت مشعل الثورة . وعندما ارادت هذه التجمعات ان تساهم في الثورة . على اساس انها تجمعات قائمة ، قاومت «الثورة» هذه المحاولة ، لانها تريد ان توحد جماهير الشعب وان توحد قيادتها ، ولانها تخشى ان تحول هذه «التجمعات» الثورة الى مظاهرة سياسية تعود منها بالكسب الحزبي ، و «شبه الاستقلال» .

وليس ما حدث في الجزائر الا ما يجب ان يحدث في الوطن العربي . فالتنظيم يجب ان ينبثق من قواعد «التجمعات» المتعددة ، من قواعد حزب البعث العربي الاشتراكي ، وحركة القوميين العرب ، والاتحاد المغربي للشغل ، وجبهة التحرير ، والشيوعيين العرب المخلصين ، ومن جماهير الشعب . وسيتمخض اندماج التجارب المختلفة ، من ثورة الجزائر الى ثورة مصر ، الى مختلف التجارب التنظيمية الاخرى – عن تجربة فذة فريدة ، عقائدية ثورية ، قادرة على تحقيق الاهداف القومية .

وتستلزم وجود هذا التنظيم ضرورات ثلاث :

اولا : ليحقق الوحدة الجماهيرية العربية ، وليوحد التيارات الثورية ، في البلاد العربية في تيار ثوري واحد متفاعل متكامل .

ثانيا : ليحقق وحدة القيادة والتوجيه في معركة شاملة ، تتالب علينا فيها قوى واحدة : الاستعمار ، الاقطاع ، راس المال المستغل .

ثالثا : ليحقق وحدة الاهداف والقيم النضالية في بلاد تنخر في عروقها عوامل الفرقة ، وتنهش من جذورها النزعات الاقليمية ، والعصبيات الطائفية .

وستبقى ثورة مصر غير ذات فعالية ، حتى ترتبط بتنظيم ثوري عربي، لايكتسب منها القدرة على العمل ، بل يتحرك بمقدرته الذاتية ، فيزيد من اندفاع ثورة مصر، ويغني تجربتها. ان اكتمال التنظيم هو الذي يعطي لثورة مصر معناها القومي،ويحول دون توقفها وانحرافها .

٢ – الوطن العربي

عندما قامت الوحدة بين مصر وسورية ، بدا حزب الوحدة الوحيد،حزب البعث العربي الاشتراكي ينكمش على نفسه . وكان لذلك اسباب ، اهمها :

١ – ان حزب البعث العربي الاشتراكي كان حزبا «برلمانيا» ، يسعى لتحقيق اهدافه بالوسائل الديمقراطية .

٢ – لم يقم ترابط بين سياسة الجمهورية العربية ، وسياسة حزب البعث العربي الاشتراكي . وبينما استمر الحزب يعمل في الاقطار التي وصل اليها ، كانت الجمهورية تعمل دون ان تكون لها منظمة تعتمد عليها .

انعكس هذا الانفصال على الراي العام الشعبي ، فانقسم قسمين :

الاول : من قواعد الاحزاب والمثقفين ، ويرفض اتجاه الجمهورية او وسائلها

وسياستها لاسباب تختلف باختلاف هذه الاحزاب وسياستها. وقد بينت فيما مضى موقف الاحزاب والجماعات كلها .

الثاني : من جماهير الشعب . ويؤيد سياسة الجمهورية تأييدا عفويا ، غير مرتبط بتنظيم ، وغير ملتزم بفكرة .

وكان استمرار هذا الانقسام يهدد الحركة القومية شر تهديد . فهو يعزل القيادة عن القاعدة ، ويشيع البلبلة في صفوف جماهير الشعب المخلصة . ويجعل من «الوحدة» قضية متنازع عليها . ولم يكن بد من ان تتحد القيادة والقاعدة ، قواعد الاحزاب وجماهير الشعب . ويتحد العمل داخل حدود الجمهورية العربية وخارجها، لكي تتم الوحدة الثورية للعمل القومي . ويبدو ان وحدة من هذا النوع، قد اصبحت ممكنة التحقيق اكثر من ذي قبل . وعلى الرغم من سرعة تطور الاحداث ، وبروز الاخطار العديدة بروزا لا يختلف فيه اثنان ، فان المنظمات الاكثر قربا من محور الحركة القومية العربية ، لم تبادر الى العمل من اجل بدء وحدة الحركة القومية . وان هذا من العوامل الحاسمة التي تجعل زمام المبادرة ينتقل من ايديها الى الايدي الشابة في صفوف قواعدها وفي صفوف جماهير الشعب .

فكرة الثورة وشعاراتها

رفع حزب البعث العربي الاشتراكي شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية. وتبنت الثورة نفس هذه الشعارات ولا اشعر بان هناك ما يمكن ان يزاد عليها . ان القضية ليست في الشعارات بل في محتواها . فما هو المحتوى الثوري للوحدة والحرية والاشتراكية ؟

من الاجابة تتضح لنا فكرة الثورة .

١ ـ مسألة الوحدة

الوحدة هي المحور الذي يدور في فلكه الشعاران الآخران . فهي قضية «مجرد الوجود» . ان تتحقق وحدة الاقطار العربية ، يعني ان الوجود العربي قد استكمل مقومات حياته . والوحدة بهذا المعنى ليست تجميعا لعوامل الضعف ، انها تفجير لعوامل القوة . في الماضي كانت الوحدة تعني تجمعا عدديا ، لذلك كانت حكاية اصفار سعد زغلول ، اما اليوم فالوحدة تعني «تحولا نوعيا» . الثمانون مليونا بالوحدة لا تكون قيمتهم في عددهم الكبير المخيف ، بل في فعاليتهم الكبيرة ، عندما يتحولون الى كتلة حية .

ولكن كيف يتم ذلك ؟

لا يتم ذلك الا بالثورة . فالثورة هي التي تحرر «القطاعات الخاملة» من خمولها. وهي التي تحقق وحدة الجماهير في النضال والعمل .

والثورة هي التعبير الحر عن الارادة الجماهيرية في اصرارها على تحقيق اهدافها .

ونحن عندما نعتبر الثورة طريق الخلاص الوحيدة ، نعتقد بعدم جدوى اي اسلوب آخر . والثورة هذه ليست ذات صفة محلية ، يجب ان يعد لها كل قطر ليحقق تحرره اولا ثم تحدث الوحدة . انها ذات صفة عربية ، يجب ان نعد لها جميعا ونتحمل مسؤوليتها جميعا . وعلى القطاعات المتحررة المؤمنة بقضية الوحدة ان تضع كل امكانياتها المادية والمعنوية في الميدان . فالايمان بالوحدة يفرض علينا ما يلي :

اولا : ان لا نعترف بالحدود المصطنعة والدول القائمة على اساسها ، والا نعترف بشخصيات هذه الدول القانونية .

ثانيا : الا نقبل منطق التجزئة فنؤمن بان الشعب في كل قطر هو الذي يحرر نفسه . وان أي تدخل هو غير مشروع .

ثالثا : الا نعتبر بان العلاقات التي يجب ان تقوم خلال الثورة وبعدها بين قطر وقطر هي من مستوى علاقة الند للند ، فليس هنالك انداد ، انما هنالك شعب واحد . تقوده «طليعته الثورية» .

وعلى هذا يصبح أي عمل ثوري يهدف لتحرير قطاع غير متحرر ضروريا ولازما، وجزءا من اعمال الثورة . وعلى هذا ايضا يصبح التردد في اعلان هذه الحقائق والعمل بموجبها خيانة لقضية الوحدة .

٢ ـ مسألة الحرية

عند بحث مسألة الحرية يجب بحث ثلاث قضايا :

ا ـ قضية التحرر السياسي .

ب ـ قضية التحرر الاجتماعي .

ج ـ قضية حق الشعوب في تقرير مصيرها .

ا ـ قضية التحرر السياسي

التحرر السياسي هدفان :

الاول : اجلاء القوى الاجنبية المختلفة .

الثاني : القضاء على الفئات الحاكمة المستغلة .

ويتم التحرر السياسي بالنضال الجماهيري المنظم . وتنبثق شعاراته من روح الثورة . ويكون المرحلة الاولى منها . ويبدأ باغتصاب الطلائع الثورية للسلطة ، وتحويلها الى سلطة ثورية جماهيرية .

وتعمل قيادة الثورة على ان تحرك «القطاعات الخاملة» من المجتمع ، ولذلك ينتقل نشاط الثورة الى كل حي . فالحلقات الصغيرة التي كانت تحمل مبادىء الثورة وتعمل من اجلها ، تتحول الى حلقات دائبة العمل تستقطب جماهير المواطنين وتقودهم في معركة البناء الطويلة المدى .

وتكتسب هذه الحلقات القوة على المبادرة الذاتية من سني الثورة . فالثورةتقوم على اساس مركزية التوجيه والمراقبة ، ولكنها في الوقت ذاته تهيء فرصة اللامركزية في العمل ، لان المركزية تشل قوى الثورة ، وتعطل المبادرة الفردية . وعلى اساس هذه التجربة يقوم «حكم الثورة» . وهو لذلك حكم يجمع مكاسب المركزية واللامركزية . مركزي بمقدار ما يحتاج ذلك تنفيذ الخطة الواحدة ومراقبة هذا التنفيذ ، وبمقدار ما تحتاج ذلك عملية «التوحيد» التي تهدف الخطة الى تحقيقها ، ولامركزي بمقدار ما تحتاج المبادرة الثورية والانطلاق الثوري . وعليه «فدولة الوحدة» ليست مركزية ، انها ذات طابع ثوري يحقق وحدة الامة ، وحدة جيشها وثقافتها وقوانينها ، دون ان تستأثر عاصمتها بكل النشاط . فكل حي ، وكل قرية، وكل مدينة ميدان عمل .

ب ـ قضية التحرر الاجتماعي

التحرر السياسي ينهي حكم الفئة والمصلحة ، حكم الاقطاعي والرأسمالي والسياسي المحترف . اما التحرر الاجتماعي فينهي الجذور الاجتماعية لهؤلاء . التحرر الاجتماعي يهدف الى ما يلي :

اولا : الغاء التناقض بين الدولة والجماهير وتحويل الدولة الى مؤسسة شعبية لا هدف لها غير خدمة الشعب .

ثانيا : انهاء التناقضات الاجتماعية ... الصراع بين فئة وفئة ، ومؤسسة ومؤسسة ، والتضارب في التخطيط واختلاف مناهج التعليم ... الخ .

ثالثا : اعتماد العلم في التخطيط الاجتماعي ، وتوجيه الرأي العام ، ومقاومة كل ضروب الدجل والشعوذة والاحتيال .

وهذه العملية طويلة وشاقة ، ذلك ان استئصال تراث اجيال من العبودية والاستسلام يحتاج الى الكثير من الوقت والوعي والصرامة . الامر يكون سهلا عندما يستهدف التغيير السلطة السياسية وحدها . ولكنه يكون اصعب ما يكون عندما يستهدف تحرير المجتمع من قيم ألفها ، ونظم رسخت فيه . ولذلك فان فائدة اغتصاب السلطة لا يمكن ان تتم ، حتى تتحول السلطة الى مؤسسة شعبية ، وحتى تزول التقاليد الاجتماعية التي ارتبطت بوجودها .

هذا «التحول» يلقى الكثير من المقاومة ، فاذا لم تستعمل الثورة السلاح استعمله اعداؤها ، واذا لم تلجأ الثورة الى التدابير الاحترازية انتقم اعداؤها شر انتقام . ولكن هذا لا يعني ان علينا ان نحول الثورة الى انتقام شامل ، فالثورة ليست ذلك، وهي اذا كانت تعمل من اجل تطوير شامل فلمصلحة الجميع . الثورة لا تقتل من يعاديها بل تهيء له الفرصة التي تجعله قادرا على التكيف ، على ان يكون عضوا

فعالا في المجتمع ، منسجما مع غاياته وأهدافه ، متمتعا بكل ما يقدمه لابنائه من كرامة وحرية .

ومبرر التدابير الاحترازية الوحيد هو حماية استمرار التغيير الاجتماعي ، ذلك انها تمنع الحرية عن اعداء الشعب ، عن الاقطاعي والراسمالي والسياسي المحترف لتمنحها لجماهير الشعب . واذا كانت السلطة، ممثلة الاقطاعي والرأسمالي والسياسي المحترف تتخذ كل التدابير لحماية مصالح هؤلاء . الا يحق لجماهير الشعب ان تتخذ التدابير الكفيلة بحماية مصالحها ...؟

ان القضية اصبحت لا تحتمل الجدال او الخلاف ، هنالك ملايين تموت ، تهلك، تتعذب ، تعيش كل الظروف القاتلة : الجوع ، الجهل ، المرض ، الياس . وعلينا أن نحررها من المجرمين ، القتلة ، من الاقطاعي والراسمالي والسياسي المحترف ، ومن كل الظروف القاتلة ، التي ارتبطت بوجودهم .

ج ـ قضية حق الشعوب في تقرير مصيرها .

ليست مسالة حق الشعوب في تقرير مصيرها جديدة ، فقد كانت منذ كان الاستعمار الحديث ، ونمت مع نمو فكرة القوميات الحديثة . ولقد اخذت في اواخر القرن الماضي واوائل هذا القرن طابع مقاومة الاستعمار ، والمطالبة بالاستقلال القومي . ولم تكن دعوة ابناء المستعمرات فحسب بل كانت دعوة حرية يساهم في العمل لها الاحرار من كل مكان ، حتى من الدول المستعمرة . وظل الامر هكذا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث انقسم العالم الى معسكرين ، الاول الراسمالي ، والثاني المعسكر الشيوعي ، واشتد الصراع بينهما ، فأصبح العالم ساحة معركة ، كل منهما ينظر اليه من وجهة نظر المحارب الذي يعد لمعركة المصير . الرأسمالية تريد ان تفرض الحصار على الاتحاد السوفياتي ، فتعمل على اقامة القواعد حوله وتنظر للشعوب كلها من خلال استراتيجيتها في هذه الحرب . ولذلك تساعد الحكومات الظالمة القائمة على الاستمرار ، وتقاوم كل محاولة للتحرر . اما الاتحاد السوفياتي، فهو يدرك اهداف الرأسمالية فيعمل على تشجيع حركات التحرر من الاستعمار .

وعلى الرغم من ذلك فالاستعداد للحرب لا يترك معنى لاية قيمة من القيم ، ذلك ان الجيوش الكبيرة والاسلحة الفتاكة سوف لا تصون قيمة ، ولا تحفظ حقا. وادراك مثل هذه الحقيقة اوجد تيارا تحرريا في الدول الافريقية والاسيوية ، ينظر الى حق تقرير المصير من زاويتين :

الاولى : زاوية التحرر من الاستعمار وعملائه وسيطرته .

الثانية : زاوية التحرر من الحرب ، التي تهدد الانسانية كلها في مجرد البقاء.

ولكن هذا التيار الذي عبر عن نفسه في مؤتمر باندونج لاول مرة ، ما زال يتعثر، لغموض في دوافعه واهدافه ، فوعي ظروف المعركة القائمة يحتم علينا ان نقرر اولا

ان «راس المال» هو خالق مشكلتي الاستعمار والحرب ، وعليه :

اولا : يجب ان تتحرر الشعوب الآسيوية ـ الافريقية من سيطرة راس المال لانهاء مشكلة التخلف اولا ، وللقضاء على عملاء الراسمالية الدولية المحليين ثانيا .

ثانيا : يجب ان تتعاون هذه الدول تعاونا وثيقا في تطوير فعالياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لتكون كتلة عازلة بين المعسكرين المتصارعين ، ولتساهم مساهمة فعالة ومضطردة في تخفيف حدة الحرب الباردة ومنع قيام الحرب المدمرة.

ثالثا : يجب ان تعمل الدول الآسيوية الافريقية المتحررة من اجل زيادة عدد الدول الخارجة على مناطق النفوذ في آسيا وافريقيا واوربا وأمريكا ، وان تعمل جديا من اجل قيام حركة سلمية عالمية .

وسيكون صعبا على هذه الدول الناشئةان تجابه التخلف، ومؤامرات الراسمالية الدولية ، ولكن عليها ان تستمر اذا ارادت ان تشترك في محاولة انقاذ البشر من حرب مدمرة مهلكة .

منشورات

